الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر.

عرض النقود وأثره على معدل النمو في الجزائر

الفترة من: 2021/2020

إعداد الطلبة:

- فقلو سفيان
- فرج الله عبد الحق

الاستاذ المشرف

- بوهريرة عباس

للجنة مناقشة

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة
علي بن ساحة	أستاذ محاضر (أ)	رئيساً
عباس بوهريرة	أستاذ محاضر (ب)	مشرفاً ومقرراً
عبد الله عنيشل	أستاذ محاضر (ب)	مناقشاً

السنة الدراسية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الدراسة:

يعتبر موضوع عرض النقود من المواضيع الاقتصادية بالغة الأهمية، والتي حظيت باهتمام الكثير من المفكرين على المستوى النظري والتطبيقي، وذلك بسبب الدور البارز والفعال الذي يلعبه عرض النقود في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فهو يؤثر على العديد من متغيرات الاقتصاد الكلي كالناتج المحلي الإجمالي والتضخم، ولهذا تولي السلطات النقدية في مختلف الدول أهمية كبيرة لعرض النقود وتنظيم إصداره بما يتوافق والأهداف الاقتصادية المسطرة، وهو ما يستدعي أن تتتبع السلطة النقدية عرض النقود والعوامل التي يمكن أن تؤثر فيه، لأن عرض النقود المتداول في الاقتصاد هو نتاج لتداخل عدة قرارات وسلوكيات الوحدات الاقتصادية من سلطة نقدية وبنوك تجارية وجمهور (أفراد ومؤسسات)، وقد جاء بحثنا هذا لبرز أهمية النقود التي هي اساس سيرورة النظام النقدي و المالي ومعدل النمو جزء لا يتجزء منه إد أن لكل منهما دوره في تحسين النظام الاقتصادي للدولة، الهدف المتوخى من بحثنا هذا هو دراسة العلاقة بين عرض النقود و معدل النمو، وقد توصلت دراستنا هذه الى وجود علاقة سببية بين عرض النقود واتجاه الناتج المحلي الإجمالي، أي أن التغير في عرض النقود بالمعنى الواسع يسبب التغير في الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير، ووجود علاقة تكامل مشترك عند مستوى معنوية 5٪، لأن قيمة الأثر أكبر من القيم الحرجة، وهذا يعني أنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود في الأجل الطويل.

الكلمات المفتاحية : عرض النقود ، معدل النمو ، المجمع النقدي ، التوازن الاقتصادي

Study summary:

The issue of money supply is one of the most important economic topics, which have received the attention of many thinkers at the theoretical and practical levels, because of the prominent and effective role that money supply plays in achieving economic stability, as it affects many macroeconomic variables such as GDP and inflation, and for this reason Monetary authorities in various countries are of great importance to the money supply and the regulation of its issuance in line with the established economic goals, which requires that the monetary authority track the money supply and the factors that can affect it, because the money supply circulating in the economy is a product of the overlap of several decisions and behaviors of economic units from a monetary authority. Commercial banks and the public (individuals and institutions), and this research came to highlight the importance of money, which is the basis of the process of the monetary and financial system, and the growth rate is an integral part of it, although each of them has a role in improving the economic system of the state. Money and the growth rate, and our study found that there is a causal relationship between money supply and the trend of GDP, that is, the change in money supply in the broad sense It causes a change in GDP in the short run, and a co-integration relationship at a significant level of 5%, because the effect value is greater than the critical values, and this means that there is a long-term equilibrium relationship between GDP and money supply in the long run.

Key words: money supply, growth rate, monetary aggregate, economic equilibrium

إهداء

نطوي سهر الليالي وسعد الأيام وخلاصة مشوارنا بين دراستي هذا العمل المتواضع ، إقتداء بقوله تعالى: (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك، ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك إلى ينبوع الذي لا يمل العطاء ، إلى من حاكو سعادتنا بخيوط منسوجة من قلبهم إلى والدتانا العزيزتان.

إلى من سعو وشغفو لننعمو بالراحة والهناء إلى والدانا العزيزان إلى من حبهم يجري في عروقنا ويبهج بذاكرهم فؤادنا إخواننا واخواتنا

إلى كل الأساتذة الذين لم يبخلوا علينا بنصائحهم وملاحظاتهم وعلى رأسهم الأستاذ المشرف

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقنا من أجل إتمام هذا العمل،

أولا نتقدم بالشكر إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله ورعاهما كما

نتقدم بالشكر الخالص إلى الأستاذ المشرف على مجهوداته والنصائح

والإرشادات التي قدمها لنا

وأخيرا نشكر كل من ساعدنا في مشوارنا الدراسي من قريب أو

بعيد

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: الجانب النظري

تمهيد

المبحث الاول: عرض النقود

المطلب الأول: مفهوم عرض النقود

المطلب الثاني: تطور مكونات عرض النقود

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في عرض النقود

المبحث الثاني: معدل النمو

المطلب الاول: مفهوم معدل النمو

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في معدل النمو

المطلب الثالث: العلاقة بين العرض النقدي و معدل النمو في الجزائر

المبحث الثالث: الدراسات السابقة و المقارنة بينهما

المطلب الاول: عرض الدراسات السابقة العربية

المطلب الثاني: عرض الدراسات السابقة الاجنبية

المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسات السابقة و الحالية

خاتمة الفصل الأول

الفصل الثاني: الاطار التطبيقي

تمهيد

المبحث الاول: ادوات الدراسة الميدانية و مجتمعها

المطلب الأول: منهج الدراسة.

المطلب الثاني: تحديد متغيرات و عينة الدراسة.

المطلب الثالث: تصميم أداة الدراسة و إجراءاتها

المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية

المطلب الأول: الطريقة و الاجراءات

المطلب الثاني: عرض النتائج و مناقشتها

المطلب الثالث: تحليل نتائج الدراسة

خاتمة

قائمة الجداول:

الرقم	الجدول
1	تطور عرض النقود M2 كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 1987-2017

قائمة الاشكال

الشكل	الصفحة
شكل (1): تطور عرض النقود M2 كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 1987-2017. الوحدة: نسبة الناتج المحلي الإجمالي.	25

مقدمة

يعتبر موضوع عرض النقود من المواضيع الاقتصادية بالغة الأهمية، والتي حظيت باهتمام الكثير من المفكرين على المستوى النظري والتطبيقي، وذلك بسبب الدور البارز والفعال الذي يلعبه عرض النقود في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فهو يؤثر على العديد من متغيرات الاقتصاد الكلي كالناتج المحلي الإجمالي والتضخم، ولهذا تولي السلطات النقدية في مختلف الدول أهمية كبيرة لعرض النقود وتنظيم إصداره بما يتوافق والأهداف الاقتصادية المسطرة، وهو ما يستدعي أن تتتبع السلطة النقدية عرض النقود والعوامل التي يمكن أن تؤثر فيه، لأن عرض النقود المتداول في الاقتصاد هو نتاج لتداخل عدة قرارات وسلوكيات الوحدات الاقتصادية من سلطة نقدية وبنوك تجارية وجمهور (أفراد ومؤسسات)، حيث أن الزيادة في عرض النقود إن لم تقبلها زيادة مناظرة في حجم الإنتاج المحلي الإجمالي تؤدي دون شك في صورة ارتفاع في أسعار السلع والخدمات، لهذا يجب تحليل وتحديد طبيعة واتجاه العلاقة بين كمية المعروضة من النقود والناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم اتخاذ الإجراءات المناسبة حسب أهداف السياسة الاقتصادية للدولة لكي يكون هنالك ترابط بين هذه الأهداف وبين التوسع في عرض النقود.

إن تبني الجزائر لسياسة استثمارية توسعية تطلب منها مزيدا من عرض النقود من أجل تمويل استثمارات ضخمة، وقد عرف العرض النقدي في الجزائر نموا متسارعا في سنة 2000 الى 2013 مقابل التبعية القوية للاقتصاد الوطني لصادرات المحروقات التي تمثل المصدر الأساسي الاحتياطي الصرف الأجنبي، والذي يعد أهم مقابلات عرض

النقود، وفي ظل موجة الانخفاض الحادة الأسعار البترول في السوق الدولية منذ النصف الثاني لسنة 2014 وتأثيراته على الوضعية النقدية، اتجهت الحكومة للتفكير في تعديل قانون النقد والقرض بغرض تمويل العجز، وذلك بالسماح لبنك الجزائر بطباعة النقود (التمويل غير التقليدي)، وهو الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة التضخم إلى مستويات عالية، وتراجع قيمة العملة، وربما انهيارها مستقبلا في ظل الظروف المالية والاقتصادية الحالية.

1. الإشكالية: من خلال ما سبق عليه نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدي يمكن أن يؤثر عرض النقود على معدل النمو في الجزائر خلال الفترة 2000 -2021؟

ويمكن تقسم الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف تطور عرض النقود والناتج الإجمالي في الجزائر فترة الدراسة؟

- كيف يؤثر عرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي؟

الفرضيات: والإجابة على هذه الأسئلة يمكن اقتراح الفرضيات التالية:

- وجود علاقة طردية بين عرض النقود و معدل النمو ؛

- توجد علاقة تكامل مشترك في الأجل القصير والطويل بين عرض النقود معدل النمو في الجزائر خلال الفترة 2000 -2021

وقد واجهتنا بعض الصعوبات الصعوبات الطبيعية التي تواجه أي باحث كـاستغلال الوقت والتحكم في جمع المادة العلمية وتحليلها واستخراج النتائج منها .

أسباب اختيار الموضوع :

_ هذا الموضوع له علاقة بتخصصنا.

_ الميول الشخصي للمواضيع المتعلقة بالنقود.

_ ابراز العلاقة بين عرض النقود و معدل النمو

أهداف الدراسة :

_ دراسة العلاقة بين عرض النقود و معدل النمو

_ التعرف على عرض النقود

_ دراسة واقع معدل النمو في الجزائر

أهمية الدراسة :

ان عرض النقود هو اساس سيرورة النضام النقدي و المالي و معدل النمو جزء لا يتجزء منه إد أن لكل منهما دوره في تحسين النظام الاقتصادي للدولة.

حدود الدراسة :

اقتصرت حدود دراستنا على المجال المكاني الدي نعيش فيه الجزائر و المجال الزماني وهو الفترة الثانية من سنة الثانية ماستر (الفصل الثاني) سنة 2022

الفصل الأول:

الجانب النظري

تمهيد

يتفق جميع الأفراد الاقتصاديين والغير اقتصاديين على أهمية النقود وعلى الدور الذي تقوم به في كل اقتصاديات العالم، لذا فالكتلة النقدية تشكل نقطة تحول هامة في النشاط الاقتصادي لأن تداولها يأثر بشكل كبير على متغيرات اقتصادية هامة كتضخم والكساد، حيث يتحدد عرض النقود من طرف جهات مختلفة التي هي السلطات النقدية كذلك البنوك التجارية والمودعين وكذلك محددات اقتصادية كسعر الفائدة وسعر الصرف ...إلخ وهو مايحافظ على استقرار الأوضاع الاقتصادية، فكمية النقود المثلى هي التي تحقق الأهداف القومية للمجتمع، وسيتم التفصيل أكثر من خلال هذا الفصل الذي قسمناه إلى ثلاثة مباحث

المبحث الاول: عرض النقود

يمثل العرض النقدي بصفة عامة كمية النقد المتداولة في الاقتصاد في فترة زمنية معينة، فهي تشمل جميع وسائل الدفع بمختلف أنواعها الموجودة لدى الأفراد والمنشآت الاقتصادية والبنوك، لذلك سنتحدث في هذا المبحث عن ماهية النقود في المطلب الأول وفي المطلب الثاني مفهوم عرض النقود أما المطلب الثالث فخصصناه لمقابلات عرض النقود وعرض النقود في إطار النظريات.

المطلب الأول: مفهوم عرض النقود

لقد نشأت النقود ومرت بعدة مراحل من المقايضة والمبادلة إلى النقود المعدنية إلى أن وصلت إلى شكلها الحالي، لذلك تعتبر النقود أهم نظام قام الانسان باختراعه فهي ساعدت على تنفيذ الكثير من المعاملات والمبادلات بسهولة وفي وقت قصير، كما أنها قللت من صعوبات التي كانت موجودة من قبل، وبعد زمن طويل ظهرت النقود بأشكال مختلفة تحددت وظائفها واستقرت القواعد المنظمة لتكوينها وتحديد قيمتها بشكل ملائم المتطلبات النشاط الاقتصادي، لذلك سنتحدث بشكل موجز في هذا المطلب عن ماهية النقود.

الفرع الأول: تعريف النقود.

ظهرت عدة تعريفات للنقود اختلفت من فترة لأخرى فمنهم من ركز على جوهر النقود ومنهم من ركز على الوظائف التي تقوم بها و من هذه التعريفات:

المقصود بالنقود بالمعنى الاقتصادي هو أي شئ يلقى قبولا عاما بين أفراد المجتمع، ويتم استخدامه كأداة السداد أثمان السلع و الخدمات التي يقوم الأفراد بشرائها، ولسداد الديون والالتزمات. كما عرفها البعض،[1] إن النقود هي كل ما تفعله النقود" وهذا التعريف البسيط يرى أن النقود هي أي شئ جرى العرف والقانون على استعماله في دفع ثمن السلع أو في تسوية الديون، مع إلزامية وجود شرط القبول العام لدى الأفراد ومن هنا يشتق التعريف الثاني و هو أنها أي شئ يحضى بالقبول العام في التداول وله قوة شرائية علمة، و يستخدم وسيطا للتبادل ومقياسا للقيم.[2]

يمكن اعتبار أي وسيط للتبادل فيما بين سلعتين أو خدمتين أو أكثر بمثابة النقود بشرط أن يكون هذا الوسيط قادر لاداء وظائف أخرى تكميلية لمهمته الأساسية المذكورة وان يكون مقبولا قبولا عاما لدى الأطراف المتعاملة بهذا الوسيط، وهذا المعنى ينطبق إلى حد كبير مع التعريف السائد للنقود في انها كل شئ يلاقي قبولا عاما بين الناس ووسيطا للتبادل أو لابراء الديون يسمى نقودا.[3]

[1] محمد سعيد السمهوري، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص30

[2] خليقي عيسى، التغيرات في قيمة النقود الآثار و العلاج في الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص – ص 15 – 16.

[3] ناظم محمد نوري الشمري، النقود و المصارف و النظرية النقدية، دار زهران للنشر و التوزيع، الأردن، 1999، ص31.

يرى Rat Penat أن النقود هي مجموع وسائل الدفع المستعملة لإتمام كل المدفوعات على كامل الاقليم.[1] ، أما الاقتصادي روبرتسون يرى أن النقود هي كل ما يقيل عموما في الدفع مقبل السلع أو الإبراء من جميع الالتزمات الأعمال" كما عرفت النقود بأنها " أي شيئ شاع استعماله وتم قبوله كوسيلة مبادلة أو كأداة تقييم "،[2]

تعريف البروفسور الألماني كارل هاىنز تورنت فإنه يرى في النقود (بضاعة او سلعة خاصة تقوم بدور المعادل العام لجميع السلع و الخدمات، ظهرت و تطورت نتيجة زيادة معدلات التبادل في المجتمع وهي بذلك تقوم بقياس قيم الأشياء و تعكسها في الأسعار بغية تسهيل التبادل)؛ إذن تعريف تورنت يركز على القبول العام و المعادل و على دورها في التبادل و قياس قيم الأشياء أي يجمع بين صفاتها و خصائصها و الظائف التي تقوم **بها؛**

هي سلعة ذات مواصفات خاصة تقوم بدور المعادل العام لجميع السلع وتلقى قبولا عاما من جميع المتعاملين، تؤدي لتسهيل عمليات التبادل وتصريف المنتجات ومن ثم تحقيق الاستقرار و التوازن الاقتصادي؛[3]

[1]Rat Penat , les institution financiéres, 2eme d, Revue banque , 1982, p14

[22] .Henri Guitton, la monnaie, lalloz, 3eme ed, 1974, p12

[3]على كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2012، ص30

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج أن التعريف الشامل للنقود يكمن في أنها أداة أو وسيلة لتبادل السلع و الخدمات تحظى بالقبول العام من أفراد المجتمع تؤدي إلى تحقيق الاستقرار و التوازن الاقتصادي، وهي تقوم على ثلاثة عناصر:

1. أن تحظى بالقبول العام؛
2. أن تكوان وسيلة لتسديد الديون ودفع قيمة الالتزمات في كل مكان وزمان؛
3. أن تكون قوتها الشرائية تؤدي إلى السداد الفوري التام ونهائي للدين؛[1]

[1] Berger, pierre, la monnaie et ses mécanismes, PUF Paris, 1982, p5

المطلب الثاني: تطور مكونات عرض النقود

نرى اليوم أن أعظم الدول شأنا والتي لها قوة اقتصادية عظيمة تولي اهتمام كبير لعرض النقود حيث تضع قوانين وأنظمة خاصة بتنظيم واصدار النقد، وفقا لما يتماشى مع سياستها النقدية وأهدافها الاقتصادية الكلية، وهو ما جعلنا نخصص هذا المبحث التطور عرض

النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2017)، حيث قسمناه إلى ثلاثة مطالب الأول تحدثنا فيه عن عرض النقود في الجزائر، وثاني عن تطور مكونات عرض النقود في الجزائر، أما الثالث تحدثنا فيه عن مقابلات عرض النقود في الجزائر.

1- واقع عرض النقود في الجزائر (1987-2017).

لقد مر عرض النقود في الجزائر بعدة تطورات خلال هذه الفترة وتغير فيه حجم الكتلة النقدية تارة بزيادة وتارة أخرى بنقصان ويتم عرض النقود في الجزائر من خلال الإصدار النقدي والائتمان المصرفي، لذا سنتحدث من خلال هذا المطلب على تطور عرض النقود في الجزائر خلال الفترة المذكورة.

2- الإصدار النقدي.

تعد وظيفة الإصدار النقدي في الجزائر من مسؤوليات بنك الجزائر، وهو ما نصت عليه المادة (4) من قانون النقد والقرض والتي نصها << يعود للدولة امتياز إصدار الأوراق النقدية والقطع النقدية في التراب الوطني، ويفوض حق ممارسة هذا الامتياز للبنك

المركزي (بنك الجزائر) الخاضع لأحكام الباب الثاني من الكتاب الثاني من هذا القانون دون سواه>>[1]

3- الإئتمان المصرفي.

تساهم البنوك التجارية في الاقتصاد الجزائري في تركيبة عرض النقود من خلال الائتمان القروض) المقدمة للاقتصاد وعملية خلق نقود الودائع، حيث أشار قانون النقد والقرض (90-10) إلى ذلك في نص المادة (70) التي جاء فيها أن: البنوك فقط هي المؤهلة الوحيدة للقيام بالعمليات المشار إليها في المواد من 66 إلى 68، أي تلقي الودائع من الجمهور ومنح القروض وأخيرا خلق وسائل الدفع وتسييرها؛[2]

[1] المادة 45 مكرر، قانون 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائري، العدد 57، 2017، ص4.

[2] ابن البار أمحمد، أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014) دراسة تحليلية قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة المسيلة، 2016-2017، ص 207.

الجدول رقم (01) الاتي يوضح عرض النقود M2 بالنسبة للسنوات من 1987-2017 :

السنة	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
الناتج	٪80	٪85	٪80	٪70	٪50	٪53	٪52	٪45	٪40	٪33
السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الناتج	٪35	٪42	٪42	٪37	٪60	٪62	٪62	٪59	٪53	٪57
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الناتج	٪61	٪62	٪70	٪72	٪68	٪67	٪66	٪70	٪77	٪80
السنة	2017									
الناتج	٪78									

المصدر: حلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية ، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2010 ، ص259

وفيما يلي سنقوم بتحليل تطور عرض النقود في الجزائر من خلال الشكل التالي:

شكل (1): تطور عرض النقود M2 كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 1987-2017. الوحدة: نسبة الناتج المحلي الإجمالي/ السنوات

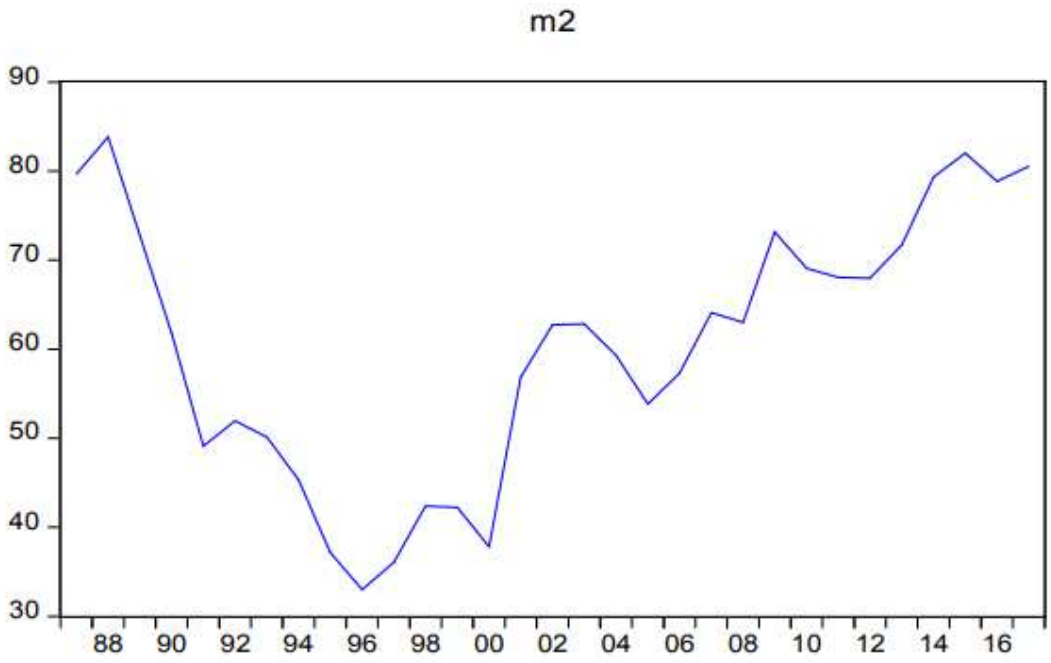

المصدر: مخرجات eviews 10 وبالاعتماد على احصائيات الملحق رقم (1).

نلاحظ من خلال الشكل تطور الكتلة النقدية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي متذبذب بشكل عام، فخلال الفترة (1987-1990) كانت هذه نسبة مرتفعة فكانت في حدود 79٪-80٪ مما يعني عدم وجود توازن بين السوقين النقدي والحقيق وهذا ما يسبب وجود تضخم، ويعود هذا الارتفاع إلى الإصدار النقدي الموجه لتغطية العجز الميزانية، واحتياجات الائتمان لدى صندوق النقد الدولي[1]

[1] حلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية ، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2010 ، ص 260-261.

كما لاحظنا خلال الفترة (1991-1994) كانت النسبة في حدود 50٪ مما يعني أن السوقين متوازنين وذلك نتيجة الإنفاق الائتماني الموقع مع صندوق النقد الدولي، وخلال الفترة (1995-1997) عرفت هذه النسبة انخفاض كبير حيث بلغت قيمة أدني نسبة 33٪ في سنة 1996 وهذا يعود إلى التوقيع الائتماني الثالث واتفاق القرض الموسع فعرفت سيولة الاقتصاد انخفاضا كبيرا نتيجة اتباع الجزائر السياسة تقشفية من خلال تجميد أجور العمال، وتخفيض قيمة الدينار وتخفيض عجز الموازنة العامة وهذا ما سمح بتحقيق معدل نمو الكتلة النقدية ب14.5 ٪(تباطئ معدل النمو) خلال هذه الفترة

كما أن السياسة الصارمة من خلال الاصلاحات المصرفية ورفع سعر الفائدة على الودائع سمحت بتعديل هيكل الكتلة النقدية ، خلال الفترة (1998-1999) بقيت منخفضة قدرت ب 42٪ وهذا يوضح مدى تأثر الاقتصاد الوطني للصدمات الخارجية وانعكاساتها على التوازنات الداخلية، مما اضطر الجزائر إلى اللجوء إلى الصندوق النقد الدولي مرة أخرى للتخفيف الأثر السلبي لتدهور أسعار النفط وذلك في إطار اتفاق القرض الموسع، و انخفضت أكثر في سنة 2000 حيث بلغت 37٪ مما يؤكد على التوجه الجديد للسياسة النقدية في تخفيض معدل التضخم[1] ، وخلال الفترة (2001-2003) كانت النسبة في حدود 62٪ ويعني ذلك عدم وجود توازن بين السوقين النقدي والحقيق وتدل النسبة على وجود تضخم، هذا ماجعل السلطة النقدية تسعى إلى إتباع بدىل نقدي يتمثل في سياسة

[1] ابن البار امحمد، مرجع سابق، ص 205

التكييف والتوسع وذلك من خلال محاولة التوفيق بين مستوى مقبول من النمو الاقتصادي والتشغيل مع معدل التضخم متوقع يسمح بإحداث توسع نقدي لبلوغ مستوى من التضخم في مرحلة لاحقة، ويجدر الإشارة إلى أن سنة 2002 عرفت ظاهرة نقدية جديدة تعتبر ميزة لتطور الوضعية النقدية ويتعلق الأمر بزيادة نمو شبه النقد وهذا يعود إلى الارتفاع الهام والمتواصل لصافي الأصول الخارجية للبنك المركزي والتي تعدى مستواها العرض النقدي M1، مما يؤكد أن الاحتياطات الرسمية للصرف قد أصبحت المقابل الرئيسي للعرض

النقدي في الاقتصاد الوطني، وخلال الفترة (2004-2006) كانت النسبة 59٪ ،53٪ و 57 ٪ على التوالي وهي نسب مرتفعة قليلا وتدل على عدم وجود توازن بين السوقين النقدي والحقيقي ، في بداية سنة 2007 -2008 ارتفعت قليلا في حدود 60٪وهذا دلالة على عدم السيطرة على معدل نمو الكتلة النقدية، كما سجل معدل النمو الكتلة النقدية انخفاضا سنة 2009 فيرجع هذا إلى مخاوف السلطات من ضغوط تضخمية نتيجة التراكم المتواصل للسيولة وكذلك للانخفاض المفاجئ لأسعار البترول بسبب الأزمة المالية العالمية 2008، وهذا التوسع المتزايد في الكتلة النقدية M2 يعود إلى الزيادة التي سجلت في قيمة الأصول الخارجية الصافية والتي استمرت هي الأخرى بالزيادة، أما خلال الفترة (2010-2017) فقد استمرت هذه النسبة في الارتفاع ما يدل على عدم توازن سوق النقد

ووجود تضخم خاصة خلال أربع السنوات الأخيرة فقد كانت السنية في حدود 80٪ وهذا يدل على أن معدل التضخم مرتفع ويجب معالجة الأسباب التي أدت إلى ذلك.

تطور مكونات عرض النقود في الجزائر (1987-2017).

يتكون عرض النقود في الجزائر من النقود القانونية التي تعتبر المكون الأساسي للكتلة النقدية وتعتبر أكثر المكونات سيولة، وثاني مكون هو النقود الكتابية (M1 المتشكلة من الودائع تحت الطلب ثم أخر عنصر هو أشباه النقود (M2) تتمثل في ودائع لأجل، وسنفصل تطورها خلال هذه الفترة في هذا المطلب.

النقود القانونية.

وهي تتمثل في تداول النقود الورقية من بنكنوت وقطع نقدية، تعتبر من المكونات الأساسية للكتلة النقدية في الجزائر، وتعتبر هذه النقود أكثر مكونات الكتلة النقدية سيولة، وقد شكلت حيزا كبيرا في تشكيل الكتلة النقدية خلال السنوات الأولى للاستقلال لتترك هذه المكانة للودائع تحت الطلب والودائع الآجلة بعد ذلك، وذلك البروز الجهاز المصرفي الجزائري وتطور مداخيل الأفراد التي تعتبر مصدر تلك الودائع وسنقوم بتحليل تطورها خلال فترة الدراسة.[1]

تطورت مكونات الكتلة النقدية بشكل متزايد، حيث انتقلت النقود الورقية من89.36 مليار دج في 1986 إلى 119.87 مليار دج سنة 1989 أي تضاعف ب1.34 مرة، أما خلال

[1] علي صاري ، سياسة عرض النقود في الجزائر، رؤى إقتصادية ، العدد 7 ، 2014 جامعة الواد ص27.

الفترة 1990-1999 فقد عرفت النقود الورقية ارتفاعا كبيرا فقد ارتفعت من134.942 مليار دج سنة 1990 إلى390.42 مليار دج سنة 1999 وهذا بسبب السياسة التقشفية التي اعتمدتها الجزائر، وفقا لبرنامج التعديل الهيكلي المشرف عليهما من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وأثر شروع الجزائر في تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي (20012004)، وبرنامج دعم النمو (2005-2009)، وبرنامج توطيد النمو (2010-2014)، ونتيجة للتوسع النقدي النقود الائتمانية حيث سجلت484.527 مليار دج سنة 2000 بينما سجلت النقود القانونية874.3 مليار دج سنة 2004 بمعدل نمو11.9 ٪ مقابل 781.3 في سنة 2003 بمعدل نمو17.5 ٪ وفي سنة 2002 سجل معدل نمو15.2 ٪، وبالتالي يمكن تفسير تباطؤ في معدلات نمو النقود القانونية مقارنة مع سنة 2001 أي ٪19.1

بالتوجه النقدي الذي يبقى ايجابيا وكذلك نتيجة لوضعية التسديدات الكبير التي عرفتها منطقة نفوذ الميزانية، وخلال الفترة (2005-2009) سجلت ارتفاعا ملحوظا فانتقلت معدلات النمو من5.3٪ إلى ٪18.8حيث تزامنت هذه الفترة مع برنامج التنمية الخماسي نتيجة التمويلات الحكومية للمشاريع الاقتصادية الضخمة واستمرار نمو الكتلة النقدية، وسجلت النقود الورقية خلال الفترة (2010-2014) ارتفاعا حيث انتقلت من

2098.629 مليار دج بمعدل نمو14.7 ٪ سنة 2010 إلى3658.9 مليار دج بمعدل نمو**14.2** ٪ سنة 2014 اي ارتفعت1.74 مرة.[1]

وخلال الفترة (2015-2017) لوحظ انخفاض كبير وذلك راجع إلى انخفاض أسعار البترول الذي بدأ سنة 2015 حيث تقلص بنسبة3.6 ٪ في سنة 2015 ثم سجل ارتفاعا قدره1.6 ٪ في 2016 وهذا راجع إلى ارتفاع تداول الورق النقدي والودائع لدى مركز الصكوك البريدية،[2] نمت الأرصدة النقدية وشبه نقدية بـ ٪8.3 في 2017 حيث ارتفع التداول النقد الورقي بنسبة4.9 ٪ وقد سجل تراجع وتيرة ارتفاعه بمقابل سنة 2016 التي سجلت ارتفاع9.5٪. [3]

النقود الكتابية.

تعتبر الودائع تحت الطلب أكثر سيولة مقارنة بالودائع لأجل، نظرا لسرعة تحولها لنقود، لذلك تتدرج مع النقود القانونية لتشكيل المستوى الأول للكتلة النقدية M1، وتتكون هذه الودائع من: ودائع جارية لدى البنوك التجارية، ودائع جارية لدى مراكز البريد وصناديق الادخار، وودائع الأموال الخاصة في الخزينة[4] وتطورت هذه النقود كما يلي:

[1] ابن البار امحمد، مرجع سابق، ص ص 212 - 213.

[2] التقرير السنوي لبنك الجزائر " التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر 2017، ص 130. :

[3] التقرير السنوي لبنك الجزائر " التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر 2018، ص 123.

[4] على صاري، مرجع سابق، ص 27

لقد انخفضت هذه الودائع في سنة 1986 وذلك بسبب انخفاض أسعار البترول، ثم عادت لترتفع سنة 1989، وخلال فترة 1991-1999 عرفت الودائع تحت الطلب ارتفاعا ملحوظا حيث انتقلت من20.1167.793 مليار دج في سنة 1991 إلى465.187 مليار دج وخلال الفترة وكذلك سجلت ارتفاعا في الفترة ما بين 2000 - 2004، لتنخفض في السنتين 2008-2009 بسبب الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار البترول، ثم لوحظ ارتفاع وتحسن كبير خلال الفترة 2010-2014 وهذا لتزامنها مع برنامج توطيد النمو، ولقد ارتفاع الكبير للنقود القانونية وحج الودائع تحت الطلب إلى ارتفاع معدل التضخم؛213 خلال الفترة (2015-2017) وسجلت ودائع تحت الطلب انخفاضا قرده4.2 ٪ لدى المصارف و24.6 ٪ لدى الخزينة العمومية في 2015 و2016،[1]

وسجل ارتفاع قوي في ودائع تحت الطلب لدى المصارف في سنة 2017 حيث قدرت نسبتها ب ٪ وسبب ارتفاع هذه الودائع يعود بنسبة تقارب 65٪ إلى ودائع الشركة الوطنية للمحروقات التي استفادت في أواخر 2017 من تسديد جزء من مستحقاتها على الخزينة العمومية.[2]

[1] التقرير السنوي لبنك الجزائر " التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر 2017، ص 130 :

[2] التقرير السنوي لبنك الجزائر " التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر 2018، ص

12

أشباه النقود (الودائع لأجل).

وتتكون من الودائع المودعة لغرض الحصول على فوائد وودائع لأجل، والودائع الخاصة المسير من قبل مؤسسات القرض، والتي تتمثل في الأموال الموظفة للأعوان الاقتصاديين الاقتصاديين، وهذا العنصر يطلق عليه اسم السيولة المحلية 4)M2) ومر تطورها بالمراحل التالية:

انتقلت من 22.199 مليار دج 1986 إلى40.758 مليار دج سنة 1988 أي تضاعف 1.83 مرة بنسبة ٪19.9 مقارنة 1987 بنسبة53.1٪ وهذا راجع إلى ميل الأفراد إلى الاكتناز بدلا من الإدخار، ثم سجلت هذه الودائع ارتفاعا خلال الفترة (1990-1999) نظرا للإصلاحات التي شهدها الاقتصاد الجزائري حيث توجه إلى اقتصاد السوق الحر، ولم تلعب الودائع لأجل دورا كبيرا كوسيلة من وسائل البنوك التجارية ودلالة على ذلك نموها البطيء، لكن ازدادت أهميتها خلال التسعينات، وخلال الفترة (2000-2004) سجلت ارتفاعا ذلك تزامنا مع برنامج الانعاش الاقتصادي، ثم سجلت ارتفعات في سنتي (2008-2009) ب1991.04 مليار دج و 2228.893 مليار دج على التوالي، وتزامنا مع برنامج توطيد النمو (2010-2014) انتقلت الودائع لأجل من2524.281 مليار دج في سنة 2010 إلى4083.7 مليار دج سنة 2014 أي تضاعفت ب 1.6 مرة[1]؛ وخلال الفترة (2015-2017) لقد سجلت انخفاض أقل حدة من انخفاض ودائع تحت الطلب أي

[1]- ابن البار أمحمد، مرجع سابق، ص ص 205، 214.

ب 0.81 ٪ في 2016 مقابل ارتفاع في سنة 2015 قدره8.8 ٪،[1] ولقد عرفت هذه الودائع ارتفاعا متواضعا نوعا ما مقدر ب6.8٪ لأنه بالمقابل فقد ارتفعت الودائع تحت الطلب المتعلقة بقطاع المحروقات بشكل قوي.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في عرض النقود

العناصر التي تجري عليها عملىات خلق النقد أو تدميره هي ثلاثة:

1- الذمم على الخارج أو عمليات الذهب والعملات الأجنبية:

وهي تتمثل في الذهب والعملات الأجنبية التي يحتجزها البنك المركزي، فتعتبر السبائك والعملات الأجنبية الموجودة في البنك المركزي كغطاء الإصدار الورقي، وكاحتياطي لمنح الثقة في العملة المحلية بالنسبة للعملات الدولية ولمواجهة المدفوعات الخارجية نتيجة العجز في ميزان المدفوعات أو أثناء الأزمات الاقتصادية، ويتم الحصول على هذه الأصول نتيجة العمليات التجارية والمالية التي يقوم بها البلد مع العالم الخارجي، وبذلك تؤثر هذه الاحتياجات مباشرة في خلق النقد. وعندما يقوم البلد بعملية التصدير أو جلب رؤوس الأموال الخارجية قصد استثمار أو التوظيف يحصل على عملات أجنبية غير قابلة للتداول في النشاط الداخلي، فيقوم البنك المركزي بإصدار عملة وطنية تعادل رصيد هذه العملة الأجنبية. وهكذا تكون العملات الأجنبية سببا في خلق النقود والعملة الوطنية، أي أنها تمثل الطرف المقابل للإصدار العملة.

[1] التقرير السنوي لبنك الجزائر " التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر 2018، ص130، 124.

– أما عملية الاستيراد فتعني دفع أثمان السلع المستوردة من الخارج بالعملات الأجنبية، أي يقدم المبلغ المقابل من العملة الوطنية إلى البنك المركزي الذي يحوله إلى عملة أجنبية، مما يؤدي إلى نقص احتياطي العملات الأجنبية، وفي نفس الوقت نقص كمية النقود المتداولة في السوق.

2–الذمم على الخزينة العمومية: تعتبر أحد مقابلات الكتلة النقدية وهي عبارة عن قروض تطلبها الخزينة العمومية من البنك المركزي والمؤسسات المالية والأفراد، وان ارتفاعها يؤدي إلى الزيادة في كمية النقود المتداولة كما يؤدي انخفاضها إلى التقلص في كمية النقود ونجد فيها ما يلي[1]

– السندات العمومية الموجودة بمحفظة البنوك : وتتمثل في عملية حجز مبلغ معين من النقود من قبل كل بنك الفائدة الخزينة العمومية، ويكون الحجز وسيلة لتمويل الخزينة العمومية، وتمثل هذه السندات نسبة من كمية العملة التي يحدثها البنك.

– تسبيقات البنك المركزي: تلجأ الخزينة العمومية إلى البنك المركزي لطلب النقود وذلك لتغطية العجز في تحقيق النفقات الحكومية[2].

[1]وردة شيبان، العلاقة السببية بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر دراسة قياسية (1990–2011)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د في العلوم الاقتصادية ، شعبة: اقتصاد دولي، جامعة باتنة 1، 2015 – 2016، ص9–10

[2]بشكير عابد، نمذجة قياسية اقتصادية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر (1970– 2008)، مذكرة ضمن متطلبات درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع: الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر 03، 2009–2010، ص19

-ذمم على الأفراد والمنشأت على الخزينة: تتمثل في الودائع التي يكوها الأفراد والمنشأت لدي شبكة الخزينة العمومية وذلك من خلال مختلف الحسابات المفتوحة لديها، حسابات تحت الطلب، حسابات لأجل وسندات.

3-القروض المقدمة إلى الاقتصاد:

تعتبر الائتمان المقدم للاقتصاد من العناصر المهمة التي تفسر سبب الإصدار النقدي لأنه هو العنصر الذي يمكن أن تتحكم فيه السلطات النقدية أكثر من غيره، ذلك أن هذا الائتمان المقدم هو عبارة عن قروض تقدم من طرف[1]

- القروض الممنوحة للخزينة تمثل عنصرا تضخميا والسبب أنها لا تساهم في خلق القيمة المضافة البنوك التجارية لتمويل العمليات الاقتصادية للمؤسسات ورجال الأعمال من استثمار وإنتاج وتسويق، وخاصة عندما يكون المنتجون في حاجة إلى أموال فيتقدمون الى البنوك التجارية طالبين منحهم قروض لتمويل نشاطاتهم، فتمنحهم البنوك التجارية قروضا سوءا كان ذلك بصفة مباشرة أو بخصم أوراق تجارية أو فتح اعتمادات، وفي جميع هذه الصور تكون هناك عملية خلق نقود الودائع مقابل تقديم هذا الائتمان مما يزيد في حجم الكتلة النقدية، كما أن هذا يدفع البنوك التجارية إلى إعادة خصم أوراقها التجارية لدى البنك المركزي أو تطلب قروضا منه باعتباره المقرض الأخير، فيقوم البنك المركزي

[1] عبد الصمد سعودي، محاضرات في الاقتصاد النقدي وأسواق رؤوس الأموال، محاضرات موجهة لطلبة السنة ثانية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2016-2017، ص 35.

بإصدار نقود قانونية لتغطية احتياجات البنوك التجارية وبالتالي فان حجم الكتلة النقدية سيتأثر كلما طرأ تغير في الائتمان المقدم للاقتصاد .

المبحث الثاني: معدل النمو في الجزائر

المطلب الاول: مفهوم معدل النمو في الجزائر

النمو الاقتصادي النّمو الاقتصاديّ : هو ارتفاع نسبة القدرة على الإنتاج عند دولة ما، ويُقاس النمو بمقارنة إجماليّ الناتج القوميّ خلال السنة الحالية، مع إجماليّ الناتج القوميّ في السنة السابقة، وتوجد مجموعة من العوامل الرئيسيّة لزيادة النمو الاقتصاديّ، ومن أهمها التقدم التكنولوجيّ، وزيادة رأس المال، وغيرها من العوامل الأخرى،[1] وتؤدي زيادة الإنتاجيّة إلى ارتفاع ربحيّة الشركات، وزيادة أسعار الأسهم؛ ممّا يساهم في توفير رأس مال مناسب للاستثمار، واستقطاب المزيد من الموظفين بهدف توظيفهم؛ نتيجةً لارتفاع عدد فرص العمل.[2]

والنمو الاقتصاديّ من المؤشرات المهمة في قطاع الاقتصاد، ويُستخدم لقياس إجمالي القيم المضافة إلى جميع الوحدات الإنتاجيّة العاملة، ضمن كافة فروع الإنتاج في قطاع اقتصاديّ معين، مثل الصناعة، والزراعة.

معدّل النمو الاقتصاديّ:

[1] Nitisha, "5 Factors that Affect the Economic Growth of a Country" ،Economics Discussion, Retrieved 11-5-2017.

هو المعدّل خلال السنة الذي يزيد فيه دخل قطاع صناعيّ معين أو دولة ما، وعندما يتغير هذا المعدّل بسبب تأثير التضخم يُصبح اسمه النمو الاقتصاديّ الحقيقيّ، أمّا إذا حدث انخفاض في معدّل النمو يؤدي ذلك إلى ظهور ركود اقتصاديّ،[1] ويُعرّف معدّل النمو الاقتصاديّ بأنّه مقياس يُستخدم لقياس نمو الاقتصاد بين فترات زمنيّة متنوعة؛ من حيث استخدام نسب مئويّة، كما يُعدُّ مقياساً لنسبة التغيرات المؤثرة في الناتج المحليّ الإجماليّ للدولة من عام إلى آخر.

لحساب معدّل النمو الاقتصاديّ إن حساب معدّل النمو الاقتصاديّ يعتمد على دراسة التغيرات الظاهرة بقيمة الناتج المحليّ الإجماليّ خلال السنوات، وفيما يأتي معلومات عن طريقة حساب معدّل النمو الاقتصاديّ:

قانون حساب معدّل النمو الاقتصاديّ:

هو الفرق بين الناتج المحليّ الإجماليّ الجديد والناتج المحليّ الإجماليّ القديم، مقسوماً على الناتج المحليّ الإجماليّ القديم، ويُرمز إلى الناتج المحليّ الإجماليّ بشكل عام برمز (GDP)؛ وهو اختصار للمصطلح الإنجليزيّ(Gross Domestic Product) ، ويُعبر عنه بالمعادلة الآتية Economic Growth = GDP2 − GDP1 / GDP1

[1] بنابي فتيحة (2008 – 2009)، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي (دراسة)، الجزائر: جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، صفحة 10، 11.

تفسير القانون: معدّل النمو الاقتصاديّ (Economic Growth) يساوي طرح الناتج المحليّ الإجماليّ الجديد (GDP2) من الناتج المحليّ الإجماليّ القديم(GDP1) ، مقسوماً على الناتج المحليّ الإجماليّ القديم .(GDP1)

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في معدل النمو

العوامل المؤثرة في معدل النمو الاقتصاديّ للنمو الاقتصاديّ عوامل عدة، منها:

❖ الموارد البشريّة

هي من أهمّ العوامل المؤديّة إلى زيادة النمو الاقتصاديّ؛ إذ تساهم كمية ونوعية الموارد البشريّة في التأثير بشكل مباشر في الاقتصاد، وتعتمد نوعية الموارد البشريّة على مجموعة من الخصائص من أهمها قدرتها على الإبداع، والتعليم، والتدريب، ومهاراتها، أمّا في حال ظهور نقص في الموارد البشريّة الماهرة فيؤدي ذلك إلى إعاقة النمو الاقتصادي.

❖ الموارد الطبيعيّة:

هي من العوامل المؤثرة في النمو الاقتصاديّ لدولة ما بشكل كبير، وتشمل كافة الموارد الطبيعيّة التي تظهر على سطح الأرض أو داخلها، مثل النباتات الموجودة على اليابسة، والموارد المائيّة، وغيرها من مناظر الطبيعة، أمّا الموارد الطبيعيّة الموجودة داخل

ـلأرض، والمعروفة باسم الموارد الجوفيّة فتشمل الغاز، والنفط، والمعادن، وتختلف الموارد الطبيعيّة بين الدول بناءً على ظروفها البيئيّة والمناخيّة.

❖ تكوين رأس المال

يُطلق على كافة المنتجات التي يتمُّ إنتاجها بالاعتماد على الصناعة البشريّة، ويشتمل أيضاً على العديد من المكونات، مثل الآلات، والأرض، والنقل، والطاقة.

❖ التنمية التكنولوجيّة

هي من العوامل المهمة والمؤثرة في النمو الاقتصاديّ، وتشمل تطبيق مجموعة من التقنيات الإنتاجيّة، والأساليب العلميّة، وتُعرّف التكنولوجيا بأنّها طبيعة ونوعية ـلأدوات التقنية، والمعتمدة على استخدام نسبة معينة من الأيديّ العاملة.

❖ العوامل الاجتماعيّة والسياسيّة

هي العوامل التي تهدف إلى تقديم دور مهمّ في النموالاقتصادي للدول، وتشكّل كلٌّ من التقاليد والعادات والمعتقدات العوامل الاجتماعيّة، بينما تشكّل مشاركة الحكومة في وضع السياسات وتنفيذها العوامل السياسيّة.

المطلب الثالث: العلاقة بين العرض النقدي و معدل النمو في الجزائر

العرض النقدي والنمو الاقتصادي كان الكلاسيك والنيوكلاسيك يؤمنون بحيادة النقود وأن التغيرات في العرض النقدي تؤدي إلى تغيرات في الطلب الكلي والأسعار ولا تؤثر على المتغيرات الحقيقية. فالسياسة النقدية التوسعية تنعكس في زيادة الأسعار دون التأثير على

النـاتج والتوظـف. وبالنسـبة لكينـز كـان يـرى أن السياسـة النقديـة تـؤثر علـى المتغيـرات الحقيقية إذا كان الطلب على النقود قليل المرونة بالنسبة لمعدل الفائـدة واذا كـان الاسـتثمار مرنا بالنسبة لمعدل الفائدة. أما إذا كانت دالـة تفضـيل السـيولة أفقيـة – مصـيدة السـيولة – فإن معدل الفائدة لا ينخفض مع زيادة العرض النقدي، كذلك إذا كان الاستثمار لا يسـتجيب لتغيرات معدل الفائدة فإن السياسة النقدية لا تؤثر على النشاط الاقتصادي حتى لو انخفـض معدل الفائدة، وبالتالي تعد السياسة المالية أفضل في هذه الحالة من وجهة نظـر الكينـزبين. ويرى النقديون أن السياسة النقدية هي اـلأداة الفعالـة فـي التـأثير علـى النشـاط الاقتصـادي وذلك لأنهم كانوا يعتقدون في انخفاض مرونـة الطلـب علـى النقـود بالنسـبة لمعـدل الفائـدة وارتفاع مرونة الاستثمار بالنسبة المعدل الفائدة، وبالتالي ينتج عـن التغيـرات فـي العـرض التقدي تغيرات في معدل الفائدة وتغيـرات فـي الاسـتثمار أن تكـون مجمـوع القـيم المطلقـة لمرونات الطلب السعرية على الصادرات والواردات أكبر من واحد.

والطلب الكلي، لكن من ناحية اخرى اعتقد النقديون في أن السياسة النقديـة يمكـن أن تـؤثر على المتغيرات الحقيقية في الأجل القصير فقـط بينمـا ينصـب تأثيرهـا فـي الأجـل الطويـل علـى المتغيـرات الإسـمية مثـل المسـتوى العـام للأسـعار ومعـدل الفائـدة الإسـمي والأجـر النقدي[1]

[1] Blanchard, O. (2017).Macroeconomics, 7th Edition, Pearson Education Limited, USA

وبصفة عامة، يلاحظ أنه يمكن للتغير في العرض النقدي أن يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال التغيرات في معدل الفائدة وسعر الصرف. فالزيادة في العرض النقدي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة وفقا لأثر السيولة، وهذا يؤدي إلى زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي. ومن ناحية أخرى زيادة العرض النقدي تؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الإسمي والحقيقي بافتراض ثبات الأسعار النسبية وبالتالي زيادة الصادرات وانخفاض الواردات ومن ثم زيادة الناتج الكلي.

ويعتمد تأثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي على مدى تأثيرها على كل من معدل الفائدة وسعر الصرف من ناحية وعلى مدى تأثير التغيرات في معدل الفائدة وسعر الصرف على مكونات الطلب الكلي من ناحية أخرى[1]

على الجانب الأخر، وفقا لمعادلة التبادل نجد أنه توجد علاقة طردية مباشرة بين العرض النقدي والناتج الحقيقي في ظل ثبات العوامل الأخرى، حيث إن زيادة الدخل الحقيقي لا مع ثبات P و K قد يتبعه زيادة كمية النقود M للحفاظ على استقرار سوق النقود.

[1] Froyen, R. T. (2013). Macroeconomics: Theories and Policy, Pearson Education, London.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة و المقارنة بينهما

المطلب الاول: عرض الدراسات السابقة العربية

هناك العديد من الدراسات تطرقت إلى العلاقة بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي نذكر منها:

1. **دراسة شيبان وردة بعنوان: "العلاقة السببية بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي دراسة قياسية (1990-2014) (وردة، 2015- 2016)**

ويهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، وجاءت إشكالية الدراسة كما يلي: ما هي طبيعة العلاقة بين كمية النقود والناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 ؟ وما هو اتجاه هذه العلاقة؟

اعتمدت الباحثة على المنهج الاستقرائي في تحليل متغيرات الدراسة (عرض النقود والناتج الداخلي الخام)، كما تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي باستخدام أساليب التحليل القياسي في الاختبار والتقدير بالاستعانة بالبرمجة الإحصائية (Eviews)، وباستخدام منهجية جرانجر في تحليل السببية، وأسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

– هناك علاقة طردية بين كمية النقود والناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (1990–2014)؛

– أشارت نتائج تحليل نموذج تصحيح الخطأ إلى وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين عرض النقود والناتج الداخلي الخام وهذا يعني أن تغيرات عرض النقود تمثل عاملا مهما في تفسير التغيرات في الناتج الحقيقي، وفي إعادته لوضعه التوازني طويل الأجل؛

– إن العلاقة بين كمية النقود والناتج الداخلي الخام في الجزائر يتوافق مع ما نص عليه نظرية دورة الأعمال الحقيقية، التي ترى اتجاه العلاقة السببية هو من دورة الأعمال الحقيقية نحو عرض النقود.

2. دراسة غريبي أحمد وبوشريط أسامة بعنوان: "تطور عرض النقود وأثرها على الناتج الداخلي الخام في الجزائر (أسامة، 2016)

وتهدف الدراسة إلى تحليل العرض النقدي (النقد، السيولة المحلية الخاصة، السيولة المحلية على الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (1993–2013)، وجاءت إشكالية الدراسة كما يلي: ما أثر العرض النقدي على الناتج الداخلي الخام في الجزائر؟

ومن أجل معالجة الإشكالية اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي في تحليل متغيرات الدراسة (عرض النقود والناتج الداخلي الخام)، كما تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي باستخدام أساليب التحليل القياسي في الاختبار

ما أثر العرض النقدي على الناتج الداخلي الخام في الجزائر؟

ومن أجل معالجة الإشكالية اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي في تحليل متغيرات الدراسة (عرض النقود والناتج الداخلي الخام)، كما تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي باستخدام أساليب التحليل القياسي في الاختبار والتقدير بالاستعانة بالبرمجة الإحصائية (SPSS)، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- يوجد علاقة طردية بين غرض النقود والناتج الداخلي الإجمالي؛

- يعتبر عرض النقود أكثر كفاءة في تحقيق النمو الاقتصادي مقارنة بالمتغيرات الأخرى.

3. دراسة بوعتروس عبد الحق ودهان محمد بعنوان: "أثر التغير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري (محمد، 2009)

وتهدف الدراسة إلى تحديد وجود وطبيعة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وكمية النقود للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970- 2005) وتحليلها، وجاءت إشكالية الموضوع في بيان العلاقة بين عرض النقود والنمو الاقتصادي وهل التغيرات النقدية أثرت فعلا على الجانب الحقيقي للاقتصاد الجزائري؟

اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على وصف وتحليل البيانات المتعلقة بالموضوع ومعرفة اتجاهاتها، وكذلك استخدم الأسلوب القياسي الإحصائي وذلك لتقدير نموذج يوضح العلاقة بين عرض النقود والناتج

المحلي الإجمالي من خلال تحليل السلاسل الزمنية المتغيرات الدراسة بالاعتماد على اختبار جذر الوحدة، ثم اختبار وجود علاقة طويلة المدى بين عرض النقود والناتج

المحلي الإجمالي بالاعتماد على اختبار التكامل المشترك، ثم تحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرين من خلال اختبار جرانجر للسببية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

– هناك علاقة توازنية طويلة المدى بين الناتج المحلي الإجمالي والعرض النقدي بالمفهوم الضيق، وكذا بين الناتج المحلي الإجمالي والعرض النقدي بالمفهوم الواسع بمستوى معنوية 1٪ و5٪4

– هناك علاقة سببية في اتجاه وحيد من الناتج المحلي الإجمالي إلى العرض النقدي بالمفهوم الضيق بدرجة معنوية ٪5، وكذا من الناتج المحلي الإجمالي إلى العرض النقدي بالمفهوم الواسع بمستوى معنوية 5٪، والعلاقة العكسية غير محققة في كلتا الحالتين وبدرجة معنوية 5٪.

4. دراسة الباحثان : ميلود وعيل، سعدية حيدوش، دراسة العلاقة بين عرض النقود والتضخم في الجزائر (2016–2000)، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 3، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2017.

يهدف الباحثان في هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين عرض النقود (الكتلة النقدية) ومعدلات التضخم خلال الفترة (2000–2016)، وقسموا بحثهم إلى ثلاثة محاور في الأول تحدثوا عن عرض النقود وفي ثاني عن علاقة عرض النقود بالتضخم و الثالث تطرقوا إلى تحليل تطور العرض النقدي التي عرفت تطورا متزايد خلال هذه الفترة،

وكذلك تحليل معدلات التضخم التي عرفت تبذبذبا وقد بلغت ذروتها في سنة 2012 بنسبة8.9 ٪

وتوصلوا في الأخير إلى ضرورة تحديد العرض النقدي بما يتوافق مع مستوى النشاط الاقتصادي وتحكم في معدلات التضخم.

المطلب الثاني: عرض الدراسات السابقة الاجنبية

1. study on the relationship between money supply and 4. Yugan he, A china, Reserch Article, Chonbuk national variables in macroeconnomic University, Vol 8, No 6,south Korea, 2017.

وضح الباحث في هذه الدراسة أهمية عرض النقود بالنسبة لمتغيرات الاقتصاد الكلي وهي الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ومعدل التضخم وسعر الفائدة، خلال الفترة 2000-2016 مستعملا في ذلك نموذج الانحدار الذاتي (var) في الصين، فتوصل إلى أنه بزيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سيزيد عرض النقود ونفس الشيء المعدل التضخم أما بالنسبة لسعر الفائدة فزيادتها سوف تؤدي إلى انخفاض عرض النقود، لذلك عن طريق ضبط هذه المتغيرات يمكن السيطرة بشكل أفضل على عرض النقود الفرق

2. Ebringa oforegbunam Thaddeus, Interest Rate Transmission Effect on Money Supply: The Nigerian Experience, Journal of Public Administration and Owerri vol 2, No 1, Governance, Federal University of technology, Nigeria,2012.

بين الباحث في هذه الدراسة تأثير مؤشر الفائدة على عرض النقود خلال الفترة (1990-2007)، ويهدف إلى ضمان الاستقرار في عرض النقود من خلال الإدارة المستدامة

لسعر الفائدة، واستخدم في دراسته برنامج Eviews لإجراء التحليل على المتغير معرفة اثر سعر الفائدة على عرض النقود وقد أظهرت النتائج أن الحد الأدني لمعدل إعادة الخصم ومعدل الادخار قد أثر بشكل ايجابي كبير على عرض النقود ومن ناحية أخرى كان سعر الفائدة. تأثير سلبي ضئيل على عرض النقود، لازلت السلطة النقدية عاجزة عن ايجاد حل لمشكلة عدم استقرار عرض النقد .

لقد استعان الباحث ببرنامج Eviews لقياس العلاقة مثلي أما الفرق بين الدراسة هذه ودراستنا أنه أنه اعتمد متغير واحد فقط لقياس علاقته بعرض النقود وهو سعر الفائدة. أما أنا فقد درست تأثير اربع متغيرات اقتصادية وهي سعر الفائدة وسعر الصرف ومعدل التضخم والناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسات السابقة و الحالية

مدى صلتها بالبحث المقدم: تعد الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع بحثه، وذلك المعيار على قدر كبير من الأهمية؛ فاغلب الباحثين الذين تم تناول دراساتهم كانت مواضيعهم قريبة عن محاور البحث ولا و يمكن الاعتماد عليها كدراسات سابقة، و كما أن إلمامهم الكافي بالطريقة المنهجية للأبحاث، أو نتيجة خوفهم من تقييم تلك الأبحاث، وظهورها بهيئة أفضل من أبحاثهم.

مدى حداثتها: بالإضافة الى ذلك فإن الدراسات السابقة المختارة حديثة في نوعيتها، حيث إن العميق منها غير مفيد من ناحية القيمة، وسيُعد ذلك بمثابة تضييع للوقت.

خاتمة الفصل الأول:

خلال الفصل الاول تم التطرق إلى مفهوم عرض النقود و تطور مكونات عرض النقود ثم تم التطرق إلى معدل النمو الاقتصادي و العوامل المؤثرة فيه و كذا العلاقة بين العرض النقدي و معدل النمو في الجزائر

و في المبحث الثالث تم التطرق للدراسات السابقة (العربية و الاجنبية) التي تخص عرض النقود و النمو الاقتصادي و المقارنة بينهما

الفصل الثاني

الاطار التطبيقي

تمهيد

لقد تعددت الدراسات التي اهتمت ببحث عرض النقود و معدل النمو الاقتصادي في مختلف الدول باختلاف خصائصها و أنظمتها الاقتصادية، أين بدأت تتولى البحوث والدراسات التي اهتمت بآثار السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية، إن معظم هذه الدراسات والتي اطلعنا عليها هي دراسات تعتمد على أساليب الاقتصاد القياسي وخصوصا أسلوب الانحدار الخطي والذي يعد أحد الأساليب الإحصائية لقياس المتغيرات الاقتصادية الكلية.

المبحث الاول: ادوات الدراسة الميدانية و مجتمعها

المطلب الأول: منهج الدراسة.

استخدم في هذا البحث الأسلوب الوصفي التحليلي الذي يصف لنا متغيرات الدراسة ويحلل تطور سلاسلها عبر الزمن، بالإضافة إلى المنهج القياسي باستخدام منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) للإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في إلى أي مدي يمكن أن يؤثر عرض النقود على معدل النمو في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2021، ولاختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة.

للوصول إلى الأهداف والنتائج المرجوة في الدراسة وجب الإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة بكل من نوع الدراسة والمنهج المستخدم فيها وبناءا على طابع الدراسة فإنه توجب علينا اتباع المنهجين الاستقرائي والذي مفاده الانتقال من الخصوصيات على العموميات، فقد اعتمدنا على أداة الوصف للأحداث الاقتصادية المتعلقة بتطور الاقتصاد الجزائري خاصة من الناحية النقدية وكل ما يتعلق بالسياسة النقدية من جهة، ومن جهة أخرى التذبذب وعدم الاستقرار في مؤشرات معدل النمو الاقتصادي مما يوحي للعيان أن هناك أزمة اقتصادية سواء في الوقت الراهن أو المستقبل للاقتصاد الجزائري، كما تم الاعتماد على ادوات الاحصاء من جداول وأعمدة ومنحنيات بيانية. والمنهج الاستنباطي والذي كان مفاده من الدراسة الانتقال من الأحداث العامة إلى الأحداث الجزئية ومحاولة

استنباط النتائج حول ظاهرتي الدراسة وهما الكتلة النقدية والاستقرار الاقتصادي، حيث تم الاعتماد في ذلك على التحليل الاقتصادي للظاهرتين وكذا التوصيف لهما من أجل التخصيص والخروج بنتائج تعمم فيما بعد.

المطلب الثاني: تحديد متغيرات و عينة الدراسة.

متغيرات الدراسة.

تم الاعتماد في النموذج المقترح على المتغيرات الكلية الاقتصادية التي لها أثر على عرض النقود في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1987-2021) وتفرعت ما بين متغير تابع و متغيرات مستقلة

عينة الدراسة ونوعها

دراستنا طبقت على معطيات سنوية من مصادر رسمية كالديوان الوطني للإحصائيات والبنك الدولي والتقارير السنوية لبنك الجزائر، أما عن الفترة المأخوذة محل دراستنا 2000-2021.

المطلب الثالث: تصميم أداة الدراسة و إجراءاتها

الاجراءات المنهجية للدراسة:

للطريقة والادوات المستخدمة في الدراسة الميدانية دورا بالغا في أهمية المعلومات ومصداقيتها من حيث جمعها ودراستها وتحليلها، وهذا ما يضفي قيمة علمية للبحث حيث يتسني من خلالها للباحث اثبات فرضياته او نفيها والخروج بنتائج قيمة في البحث.

ومن خلال هذا المبحث سوف نقوم بتوضيح الطريقة المتبعة في الدراسة ونوعها والمنهج المستخدم فيها وادوات جمع البيانات.

أدوات جمع البيانات

بالنسبة الأدوات البحث والتحليل والإحاطة بجميع جوانبها والخروج بنتائج البحث يتطلب تحليلها وقراءة جميع المتغيرات ومعالجة الإشكالية تطلبت منا الاطلاع والإحاطة برصيد من مختلف البحوث والدراسات العلمية والأكاديمية وهي كالتالي :

- الكتب
- الرسائل الجامعية
- المجلات
- الملتقيات والمؤتمرات
- المواقع الالكترونية

المبحث الثاني:

المطلب الأول: الطريقة و الاجراءات

تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة الموجودة بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من جهة، وعرض النقود بمفهومه الواسع (M2) من جهة أخرى، وللدراسة التطبيقية لهذه العلاقة نتبع المنهجية التالية:

في المرحة الأولى سنقوم بتحليل تطورات كل من الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود خلال فترة الدراسة، المرحلة الموالية دراسة خصائص السلاسل الزمنية، وذلك من ناحية الاستقرارية (مركبة الاتجاه العام، الجذر الأحادي)، وذلك بالاعتماد على اختبارات ديكي فولر البسيط (DF) وديكي فولار المطور (ADF)، ثم اختبار وجود علاقة طويلة المدى بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وعرض النقود بمفهمه الواسع (M2) بالاعتماد على اختبار التكامل المشترك، في الأخير تعيين تحديد العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وعرض النقود بمفهمه الواسع (M2) من خلال اختبار غرانجر للسببية.

ولقد اعتمدت الدراسة على المعطيات السنوية التي يصدرها بنك الجزائر خلال الفترة (1970-2021).

المطلب الثاني: عرض النتائج و مناقشتها

أثر الكتلة النقدية على النمو الاقتصادي

Dependent Variable: P
Method: Least Squares
Date: 07/06/21 Time: 06:56
Sample: 2000 2019
Included observations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.864326	0.652156	7.458840	0.0000
M2	-0.000177	6.56E-05	-2.705296	0.0145

R-squared	0.289061	Mean dependent var	3.325000
Adjusted R-squared	0.249564	S.D. dependent var	1.645048
S.E. of regression	1.425067	Akaike info criterion	3.640955
Sum squared resid	36.55471	Schwarz criterion	3.740528
Log likelihood	-34.40955	F-statistic	7.318624
Durbin-Watson stat	1.595008	Prob(F-statistic)	0.014488

من خلال نتائج اختبار ستيودنت نلاحظ أن قيمة اختبار ستيودنت المحسوبة t = 2.70 وهي أكبر من قيمة ستودنت الجدولية عند مستوى معنوية 5٪ t = 2.09 مما يعني أن معامل المتغير المستقل لديه معنوية احصائية من خلال نتائج التقدير نلاحظ أن معامل التحديد R = 28.90 بمعنى أن 28.90 ٪ من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي سببها التغير في الكتلة النقدية والباقي يرجع إلى عوامل أخرى. من خلال اختبار فيشر نلاحظ أن القيمة المحسوبة F = 7.31 ومقارنتها بالقيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5٪ نجد F = 3.55 فهذا يدل على المعنوية الاحصائية للنموذج ككل.

من خلال Eviews تحصلنا على نموذج التالي:

P=4.864326 M2

تشير المعلمة C= 4.864326 إلى مرونة عرض النقود بالنسبة إلى النمو الاقتصادي، فكل تغير في النمو الاقتصادي ب 1٪ يقابله تغير في عرض النقود ب : 4.864326٪.

المطلب الثالث: تحليل نتائج الدراسة

تحليل متغيرات الدراسة خلال الفترة (2000-2021):

نلاحظ من الملحق رقم (01) التطور المسجل في نمو عرض النقود M2 من سنة لأخرى حيث انتقلت M2 من 2022.5 مليار دج في سنة 2000 إلى2473.5 في سنة 2001، وهذه الزيادة بمعدل22,3 ٪ ناجم عن التوسع القوي لشبكة عرض النقود التي تتكون من الودائع بالعملة الصعبة والودائع لأجل التي ارتفعت بسبب الادخار المالي، إضافة إلى ارتفاع الأرصدة الخارجية الصافية وانخفاض الاعتمادات المقدمة للدولة، مع زيادة ضعيفة في القروض الممنوحة للاقتصاد مما أدى في النهاية إلى زيادة عرض النقود M2، وفي سنة 2002 بلغت M2 حوالي 2901.5 مليار دج بزيادة قدرها17.3 ٪ مقارنة بسنة 2001 بسبب ارتفاع الأرصدة الخارجية الصافية وهذه الوضعية واضحة من خلال العنصر النقدي M1 المشكل ل M2 الذي يعتبر مصدر إنشاء العملة الوطنية الأقل تضخما، ثم انتقل عرض النقود بمعناه الواسع M2 إلى3354.4 مليار دج في سنة 2003 بمعدل نمو15.6 ٪ مقارنة بسنة 2001 نتيجة التراكم المتزايد للادخار المالي لجزء من عائدات صادرات قطاع المحروقات (الودائع بالعملة الصعبة) ومداخيل الأسر وارتفاع الودائع لأجل بالعملة الوطنية وهي المكون الأساسي ل M2 الونيس،2016/2017 ،

صفحة 200) هذا الارتفاع المسجل في ادخار الأسر كان يرجع تزايد الثقة في العملة الوطنية، وبداية من سنة 2006 ارتفع التوسع النقدي من جديد وساعدت موارد الجباية البترولية في هذا التوسع، أما عن تراجع M2 في 2008 هو عبارة عن ظاهرة نقدية لم تسجل من قبل في الاقتصاد الوطني وهو الأمر الذي يكشف عن حجم الصدمة الخارجية في سنة 2009.

يبقى تطور هيكل عرض النقود M2 مرتبطا بسلوكيات مؤسسات قطاع المحروقات، كما تعكس معدل السيولة السيطرة والاستقرار النقدي بانخفاضها بمعدل 55٪ في سنة 2005 وهو ما لم يتحقق في السنوات 2006، 2007، 2008 و2009، ثم انخفاضها إلى 48.48 ٪ في سنة 2012، كما قدر عرض النقود M2 بقيمة 11941,51 مليار دج في نهاية ديسمبر 2013 مقابل11015.1 مليار دج في نهاية سنة 2012 أي بمعدل ارتفاع سنوي قدره8,41 ٪ منها 6,04 ٪ في السداسي الثاني، وهذا ما يؤكد تباطؤ وتيرة التوسع النقدي في سنة 2012، حيث نجد أن معدل تزايد عرض النقود M2 انخفض من 10.17 ٪ في سنة 2013 مقابل16.59 ٪ في 2012 مؤكدا تراجع دور موارد قطاع المحرقات ضمن وسائل تدخل المصارف، خلافا السنتي 2015-2016، فلم يعرف عرض النقود M2 تزايدا سوى ب0,1 ٪ و 0,8 ٪ على التوالي، كما نما عرض النقود M2 ب 8.3 ٪ في 2017 بسبب الارتفاع القوي للودائع تحت الطلب على مستوى المصارف حيث ارتفعت المعدل 20,1 ٪ مقابل6,8 ٪ فيما يخص الودائع لأجل، و

4,9٪ فيما يتعلق بتداول النقد الورقي، غير أن سبب الارتفاع القوي في الودائع تحت الطلب على مستوى المصارف يعود بمعدل يقارب 22٪ إلى ودائع شركة سونطراك والتي استفادت في أواخر 2017 من تسديد جزء من مستحقاتها على الخزينة العمومية تقدر ب: 452 مليار دج، فيدون ودائع قطاع المحروقات بلغ التوسع النقدي4,9٪ فقط.

خلاصة الفصل:

لقد حاز عرض النقود على مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري نظرا لدوره المتميز في المحيط الاقتصادي، كما بات واضحا لنا الارتباط الوثيق مع بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، ويعبر هذا الارتباط عن مدى فعالية السياسة النقدية ونجاحها في تحقيق الأهداف النهائية للاستقرار الاقتصادي الذي أثبتته الدراسة التي قمنا بما بين عرض النقود ومعدلات البطالة، معدلات التضخم، سعر الصرف، وميزان المدفوعات والتي بدورها تتأثر بعرض النقود.

ومن خلال ما تطرقنا اليه في هذا الفصل يمكن استنتاج ما يلي:

-ان التغيرات في عرض النقود تؤثر على معدل النمو ايجابا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر .

خاتمة

نقول اهمية دراستنا هذه في تحليل أثر عرض النقود على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة 2000- 2019 باعتباره موضوعا هاما يشمل جميع افراد المجتمع خاصة الاقتصاديين منهم، فهو يمثل نقطة حساسة في الاقتصاد الجزائري ولقد كان الهدف من دراستنا تحديد أثر عرض النقود على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والمتمثلة في التضخم والبطالة وميزان المدفوعات وسعر الصرف .

ومن أجل ذلك تم التطرق في الإطار النظري إلى مختلف متغيرات الدراسة فبدانا البحث بموجز بسيط عن المعروض النقدي واهم ما يتخلله من عناصر والتي تختلف بعددها وانواعها، وعرفنا أن للمعروض النقدي مقابلات يجب مراعاتها خلال القيام بعملية عرض النقود، وللاستفادة من المعروض النقدي وتحقيق الاستقرار النقدي يجب المحافظة على ملاءمة اصداره اذ يتناسب مع مستوى النشاط الاقتصادي حتى لا نقع في مشاكل من بينها ارتفاع معدلات التضخم وسعر الفائدة التي قد ينجم عنها تدهور كبير في النشاط الاقتصادي، ودور البنوك التجارية والمودعين في التأثير على الكتلة النقدية من خلال الودائع والقروض وغيرها، وفي أخر هذا الفصل عرفنا بعض من المؤشرات الاقتصادية التي لها علاقة وطيدة بالمعروض النقدي وتؤثر وتتأثر به.

النتائج :

من خلال ما تم عرضه في هذه الدراسة من جانبها النظري، ومن خلال ما أفرزته الدراسة التطبيقية تم التوصل إلى جملة من النتائج يمكن تلخيصها كالآتي:

- وجود علاقة سببية من عرض النقود اتجاه الناتج المحلي الإجمالي، أي أن التغير في عرض النقود بالمعنى الواسع يسبب التغير في الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير.
- أي وجود علاقة تكامل مشترك عند مستوى معنوية 5٪، لأن قيمة الأثر أكبر من القيم الحرجة، وهذا يعني أنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود في الأجل الطويل.
- وجود علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود، حيث أن زيادة في عرض النقود بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ب0.97 وحدة، فيما بلغ معامل التحديد0.97 وهذا يعني أن عرض النقود يفسر ما قيمته 97٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
- إمكانية تمثيل نموذج تصحيح الخطأ لتأثير عرض النقود بالمعنى الواسع على الناتج المحلي الإجمالي، أي أنه عند حدوث أي صدمة قد يستغرق الناتج المحلي الإجمالي (0.92/1 -) سنة حتى يصل إلى وضع التوازن في المدى الطويل.
- وجود علاقة في الأجل القصير تكتسي الطابع الطردي بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي بدرجة تأخير واحدة (إيطاء سنة واحدة)، حيث أن الزيادة في السنة الحالية بوحدة واحدة لكل من متغيرة الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى ارتفاعها في السنة المقبلة ب (0.078) وحدة ليتناقص بعد ذلك هذا الارتفاع بالنسبة لمتغيرة

الناتج المحلي الإجمالي بدرجة تأخير الثانية، حيث أن التغير في الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى ارتفاعها في السنة الثانية ب (0.036) وحدة.

- وجود علاقة في الأجل القصير تكتسي الطابع الطردي أيضا بين عرض النقود بالمعنى الواسع و معدل النمو الاقتصادي بدرجة تأخير واحدة (إبطاء سنة واحدة)، حيث أن الزيادة في السنة الحالية بوحدة واحدة لكل من متغيرة عرض النقود بالمعنى الواسع تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في السنة المقبلة ب (0.899) في السنة التي تليها، ليتناقص بعد ذلك هذا الارتفاع بالنسبة لمتغيرة عرض النقود بالمعنى الوسع بدرجة تأخير الثانية، حيث أن التغير في عرض النقود بالمعنى الواسع تؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في السنة الثانية ب (0.218) وحدة.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر العربية

- محمد سعيد السمهوري، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2012
- خليقي عيسى، التغيرات في قيمة النقود الآثار و العلاج في الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2011
- ناظم محمد نوري الشمري، النقود و المصارف و النظرية النقدية، دار زهران للنشر و التوزيع، الأردن، 1999
- على كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2012،
- المادة 45 مكرر، قانون 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائري، العدد 57، 2017
- ابن البار أمحمد، أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014) دراسة تحليلية قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة المسيلة، 2016-2017
- التقرير السنوي لبنك الجزائر " التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر 2017

- وردة شيبان، العلاقة السببية بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر دراسة قياسية (1990-2011)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د في العلوم الاقتصادية ، شعبة: اقتصاد دولي، جامعة باتنة 1، 2015 – 2010
- بشكير عابد، نمذجة قياسية اقتصادية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر (1970- 2008)، مذكرة ضمن متطلبات درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع: الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر 03، 2009-2010
- عبد الصمد سعودي، محاضرات في الاقتصاد النقدي وأسواق رؤوس الأموال، محاضرات موجهة لطلبة السنة ثانية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2016-2017.
- علي صاري ، سياسة عرض النقود في الجزائر، *رؤى اقتصاديه* ، العدد 7 ، 2014 جامعة الواد
- حلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية ، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2010
- بنابي فتيحة (2008 - 2009)، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي (دراسة)، الجزائر: جامعة أمحمد بوقرة بومرداس

المصادر الاجنبية:

- R.Penat , les institution financiéres, 2eme d, Revue banque , 1982, p14

قائمة المصادر والمراجع

- Nitisha, "5 Factors that Affect the Economic Growth of a Country"، Economics Discussion, Retrieved 11-5-2017.
- Henri Guitton, la monnaie, lalloz, 3eme ed, 1974
- Blanchard, O. (2017).Macroeconomics, 7th Edition, Pearson Education Limited, USA
- Froyen, R. T. (2013). Macroeconomics: Theories and Policy, Pearson Education, London.
- Berger, pierre, la monnaie et ses mécanismes, PUF Paris, 1982, p5

الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1): تطورات عرض النقود M2، والناتج المحلي الإجمالي GDP خلال الفترة (1970-2018)

نمو GDP %	GDP	نمو M2 %	M2	السنوات	نمو GDP %	GDP	نمو M2 %	M2	السنوات
34,80	2005	15,32	799,5	**1995**	/	36,4	/	13	**1970**
28,20	2570,4	10,50	915	**1996**	0,55	36,6	6,92	13,9	**1971**
8,16	2780,2	14,45	1081,5	**1997**	14,21	41,8	30,22	18,1	**1972**
1,81	2830,5	18,20	1595,5	**1998**	14,35	47,8	26,52	22,9	**1973**
14,40	3238,2	47,53	1789,04	**1999**	6,07	50,7	12,23	25,7	**1974**
27,34	4123,5	12,13	2022,5	**2000**	20,12	60,9	31,13	33,7	**1975**
3,33	4260,8	13,05	2473,5	**2001**	18,72	72,3	29,38	43,6	**1976**
6,60	4541,9	22,30	2901,5	**2002**	20,61	87,2	19,04	51,9	**1977**
15,96	5266,8	17,30	3299,5	**2003**	20,18	104,8	29,87	67,4	**1978**
16,78	6150,4	13,72	3644,3	**2004**	22,33	128,2	18,10	79,6	**1979**
22,99	7564,6	10,45	4070,4	**2005**	26,76	162,5	17,46	93,5	**1980**
12,56	8514,8	11,69	4933,7	**2006**	17,85	191,5	16,68	109,1	**1981**
10,49	9408,3	21,21	5994,6	**2007**	8,41	207,6	26,31	137,8	**1982**
17,38	11043,7	21,50	6955,9	**2008**	12,57	233,7	20,39	165,9	**1983**
-9,74	9968	16,04	7173,1	**2009**	12,92	263,9	17,36	194,7	**1984**
20,30	11991,6	3,12	8280,7	**2010**	10,50	291,6	14,95	223,8	**1985**
21,66	14588,5	15,44	9929,2	**2011**	1,71	296,6	1,43	227	**1986**
11,11	16209,6	19,91	11015,1	**2012**	5,43	312,7	14,45	259,8	**1987**
2,70	16647,9	10,94	11941,5	**2013**	11,19	347,7	12,76	292,96	**1988**
3,49	17228,6	8,41	13686,7	**2014**	27,12	442	5,18	308,14	**1989**
-3,06	16702,1	14,61	13704,5	**2015**	25,43	554,4	11,31	343	**1990**
4,22	17406,8	0,13	13816,3	**2016**	55,50	862,1	21,05	415,2	**1991**
8,62	18906,6	0,82	14974,6	**2017**	24,66	1074,7	24,25	515,9	**1992**
6,79	20189,6	8,38	16696,7	**2018**	10,70	1189,7	21,61	627,4	**1993**
					25,02	1487.4	15,32	723.5	**1994**

المصدر: من إعداد الباحث بناء على:

بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2017، جويلية 2018، ص- ص: 138-148.

بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصـادي والنقـدي لسـنة 2016، سـبتمبر 2017، ص- ص: 145-156.

بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصـادي والنقـدي لسـنة 2015، نـوفمبر 2016، ص- ص: 153-163.

بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقـدي لسـنة 2013، نـوفمبر 2014، ص- ص: 213-228.

بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصـادي والنقـدي لسـنة 2012، نـوفمبر 2013، ص- ص: 237-248.

بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطـور الاقتصـادي والنقـدي لسـنة 2011، أكتـوبر 2012، ص- ص: 213-223.

بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصـادي والنقـدي لسـنة 2010، جويليـة 2011، ص- ص: 203-214

بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصـادي والنقـدي لسـنة 2008، سـبتمبر 2009، ص- ص: 231-242.

Banque d'Algérie, Evolution Economique et monétaire en Algérie, rapport 2014, juillel 2015, P-p 149-159.

Banque d'Algérie, Evolution Economique et monétaire en Algérie, rapport 2009, juillel 2010, P-p 201-213.

d'Algérie, Evolution Economique et monétaire en Algérie, rapport 2007, juillet 2008, p-p 188-199.

Banque d'Algérie, Evolution Economique et monétaire en Algérie, rapport 2006, juin 2007. p-p 158-169.

Banque d'Algérie, Evolution Economique et monétaire en Algérie, rapport 2005, Avril 2006, p-p 174-185.

Banque d'Algérie, Evolution Economique et monétaire en Algérie, rapport 2004, juillel 2005, p-p 161-172.

Banque d'Algérie, Evolution Economique et monétaire en Algérie, rapport 2003, 2004, P-p 160-172.

Banque d'Algérie, Evolution Economique et monétaire en Algérie, rapport 2002, 2003, p-p 158-170.

Banque d'Algérie, BULLETIN STATISIQUE DELA BANQUE D'ALGERIE, SERIES RETROSPECTIVES, STATISTIQUES MONETAIRES PAIEMENTS, 1964 - 2011, juin 2012, p-p: 14, 28, 29, 47, 48

الفهرس

العنوان	الصفحة
اهداء	4
شكر و عرفان	5
خطة البحث	6
قائمة الأشكال	10
قائمة الملاحق	11
مقدمة	14
الفصل الأول: الجانب النظري	
تمهيد	19
المبحث الاول: عرض النقود	20
المبحث الثاني: معدل النمو	37
المبحث الثالث: الدراسات السابقة و المقارنة بينهما	43
خاتمة الفصل	50
الفصل الثاني: الاطار التطبيقي	
تمهيد	52
المبحث الاول: ادوات الدراسة الميدانية و مجتمعها	53
المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية	56

خلاصة الفصل:	71
خاتمة	62
التوصيات	64
قائمة المصادر و المراجع	66